

قوم هذا التقسيم على أساس توقيت حدوث عملية الرقابة فهي إما أن تتم قبل تنفيذ التصرفات وقد تتولى الرقابة السابقة إدارة داخلية تتبع نفس الجهة التي تقوم بالتنفيذ أو قد تتبع وزارة وقد نص قانون المالية على وجوب امتناع مديري الحسابات ورؤسائها ووكلائهم عن التأثير أو ترتب على تنفيذ الصرف تجاوز كما نص لفصل الثاني الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة